THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

السيد وليد المعلم

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة الرابعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك – ٢٨ أيلول ٢٠٠٩

السيد علي التريكي
رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة

أهنئ الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، وأهنئكم شخصياً، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وأرجو لكم النجاح في أداء مهمتكم، ولكم من خبرتكم المديدة، وموفور كفاءتكم، ما يؤهلكم لذلك. كما يسرني أن أتوجه بالتقدير الكبير، لسلفكم السيد ميغل ديسكوتو بروكمان، على رئاسته الناجحة، للدورة الثالثة والستين، وعلى مواقفه الإيجابية، من القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وأعرب للأمين العام للأمم المتحدة، عن تمنياتي له بالتوفيق في عمله، من أجل تنفيذ مقاصد وأهداف منظمتنا الدولية.

السيدات والسادة

كل عام، نقول من على هذا المنبر، ويقول كثيرون غيرنا، أن منطقة الشرق الأوسط هي من أكثر مناطق العالم توتراً، وأن أوضاعها بالغة الخطورة. ومن على هذا المنبر، يؤكّد جُلّ المتحدثين، أن السلام العادل والشامل، هو ضرورة ملحة، تمليها مصالح كافة الأطراف في المنطقة، فضلاً عن العالم. ولكن الحديث عن الحاجة للسلام شيء، والعمل من أجله شيء آخر. ولهذا ظل السلام غائباً عن الممارسات الفعلية في المنطقة وخارجها، ولسنوات عدة، شنّت إسرائيل خلالها حربين مدمّرتين، على لبنان وغزة، وأسرفت في ارتكاب المحرمات الدولية، وانتهاك القانون الدولي، بتشجيع وحماية من إدارة الرئيس السابق بوش. وما تزال إسرائيل. تفرض على غزة حصاراً خانقاً، يجافي البديهيات الإنسانية، وينتهك القانون الدولي الإنساني. تشهد بذلك تحقيقات عدة أجريت، آخرها تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول غزة، التي قال رئيسها إن إسرائيل قامت بانتهاكات خطيرة لقوانين حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية.

هذا العام، وخلافاً للسنوات الماضية، أخذ التعامل الدولي، مع مسألة الشرق الأوسط منحىً مختلفاً، فاحتل موقعاً متقدماً في سلّم الأولويات، وفي مباشرة التحرك. وهذا أمر يبعث على الارتياح من حيث المبدأ، ونريده أن يُثمر. ولكن في الوقت الذي نشهد فيه تحرك الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة، ومعها أعضاء مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، تطالعنا

إسرائيل باستمرار، بمواقف وإجراءات تتنكر حتى لبديهيات عملية السلام، متحدية بذلك إرادات وسياسات حلفائها وأصدقائها، والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، إن لم نقل كله. بهذا تُظهر إسرائيل اليوم، وبأكثر من أي وقت مضى، وجهها الحقيقي، وجهاً يُكرِّس العنصرية، والعدوان، ونزعة التوسع، فيرفض السلام، ويتحدى كل الداعين له.

إسرائيل ترفض وقف الاستيطان، رغم كونه غير شرعي، ويشكل انتهاكاً للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي، وتستمر في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتعمل بشكلٍ مكثف، على تهويد القدس، وطرد الناس من بيوتهم، وإحلال مستوطنين محلهم، وغير هذا كثير. ولو أردنا أن نسرد التفاصيل والأرقام، لاستهلكنا وقتاً طويلاً. يكفي أن نشير هنا، إلى أن حل الدولتين الذي ينادي به المجتمع الدولي، هو حلٌّ مرفوض من قبل الحكومة الإسرائيلية، وما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي حول هذا، لم يكن أكثر من مناورة وشكليات، تناقضها تماماً السياسات التي تنفذها حكومته على أرض الواقع.

السيد الرئيس

السلام والاحتلال نقيضان لا يمكن أن يجتمعا، هذا ما قاله السيد الرئيس بشار الأسد، مؤكداً أن ما ننشده هو السلام العادل والشامل، وهو خيارنا الاستراتيجي، على أساس تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وعلى هذا، أيدنا كل جهد يبذل في سبيل الوصول إلى تحقيق ذلك، ودخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بوساطة تركية، هدفت إلى إيجاد أرضية مشتركة، تتيح إطلاق مفاوضات مباشرة. إلا أن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية، لصنع السلام لدى الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وشنها حرباً عدوانية على غزة، أغلق الأبواب في وجه هذا المسعى.

تحت سمع العالم وبصره، أيها السيدات والسادة، وخلاف إجماعه، تقف إسرائيل موقف الرافض المتحدّي. إنها ظاهرة خطرة، ومهددة للسلم والأمن في المنطقة، فالاستمرار في سياسة الاحتلال، وتهويد القدس، وتكثيف الإستيطان، والدعوات العنصرية، أمر ستكون له تبعات جدية. على العالم، ألا يرضخ لإملاءات المتطرفين الإسرائيليين، وألا يسمح لإسرائيل، بأن تقوم بمثل ما تقوم به، من انتهاك للقانون الدولي، وتحدٍّ للإرادة الدولية، وقراراتها.

السـيد الرئيـس

مـازال العـراق الـشقيق ينـزف، ومازالـت أوضـاعه مـدعاة قلـق كبيـر لنا، كبلد عربي شـقيق ومجـاور. لقـد أكـدنا دائمـاً، ومازلنـا نؤكـد، علـى أولويـة الحفـاظ علـى وحـدة العـراق أرضـاً وشـعباً، وعلـى ضـمان سـيادته، واسـتقلاله وهويتـه العربيـة الإسـلامية. هـذا يـستدعي وبـشكلٍ مُلِـح وعاجـل، بنـاء الوحـدة الوطنيـة العراقيـة، انطلاقـاً مـن تحقيـق المـصالحة الوطنيـة، التـي يتعـين أن تقـوم علـى مبـدأ مـشاركة كافـة مكونـات الـشعب العراقـي. الوحـدة الوطنيـة العراقية، هـي حجـر الزاويـة المنـشود، ولا تكـون فـي الواقـع العراقـي الـراهن، إلا بتوفير الشروط اللازمة للمصالحة الوطنية وتحقيقها.

لقـد أدنَّـا، ومازلنـا، جميـع الأعمـال الإرهابيـة التـي تقـع فـي العـراق، ويـذهب الأبريـاء ضـحية لهـا. دعَـونا باسـتمرار إلـى انـسحاب كافـة القـوات الأجنبيـة مـن العـراق، واسـتعادته اسـتقلاله وسـيادته التامـة. كمـا أكـدنا، استعدادنا لتـسهيل هـذا الانـسحاب، مـن خـلال تعاوننـا فـي الحفـاظ علـى الأمـن فـي العـراق. نأمـل أن يـتمكن العراقيـون، بـالحوار البنَّـاء فيمـا بيـنهم، وبـالإخلاص لقـضية وحـدة أرض العـراق وشـعبه، مـن الوصـول إلـى الحلـول المكرِّسة لعراق موحد قوي ومزدهر.

لقـد عملـت سـورية علـى تقويـة العلاقـات الثنائيـة الـسورية – العراقيـة، فـي مختلـف وجوههـا. وجـرى الإعـلان عـن إنـشاء مجلـس للتعـاون الإسـتراتيجي بـين البلـدين، فـي مجـالات عـدّة. ولقـد آلمتنـا التفجيـرات الإرهابية، التي حـدثت فـي بغـداد يـوم الأربعـاء الـدامي، وأدنَّاهـا بقـوة. ولكننـا فوجئنـا بعـد أيـام، باتهامنـا، وبمـا يجـافي الحقيقـة، بأننـا نـؤوي مـن هـم مـسؤولون عـن هـذه التفجيـرات. إن هـذه المـزاعم، والتطـورات التـي تلتهـا، أمر مؤسف جداً، وهي لا تخدم مصلحة العراق، ولا مصلحة سـورية.

نحـن منفتحـون علـى حـل الأزمـة الراهنـة، علـى أسـاس تقـديم أدلـة حقيقيـة، وهـذا لـم يحـدث. نؤكـد حرصـنا التـام، علـى أرواح ومـصالح الـشعب العراقـي وعلـى روابـط الأخـوة بينـه وبـين الـشعب الـسوري، ونعبـر عن ارتياحنـا للجهـود التـي تبـذلها تركيـا، والأمـين العـام للجامعـة العربيـة فـي هذا الصدد.

السـيدات والسـادة

تابعنـا بقلـق، التطـورات الأخيـرة فـي الـيمن، ونحـن نرجـو أن يعـمّ الأمن فيه، وندعم وحدته واستقرار أوضاعه وازدهار حياة شعبه.

ويـشغلنا مـا يتعـرض لـه الـسودان، مـن محـاولات للنيـل مـن وحدتـه وأمنه وسـيادته. إننـا نؤكـد دعمنـا التـام للـسودان وقيادتـه، فـي مواجهـة ذلـك، ونؤكـد علـى أهميـة تـأمين المناخـات الملائمـة، للتوصـل إلـى تـسوية كافـة القضايا الـسودانية العالقـة. وفـي هـذا الـصدد، نُعبِّـر عـن تقـديرنا للجهـود التـي بذلتها دولة قطر، بالتعاون مع الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي.

وكـذلك يـشغلنا مـا يجـري فـي الـصومال، المنهـك بـالحروب والاقتتـال الـداخلي. ونـدعو الأشـقاء فيـه، إلـى المـصالحة الوطنيـة، واعتمـاد لغـة الحـوار فيمـا بيـنهم، وتغليـب المـصلحة الوطنيـة العليـا، فـي وحـدة الـصومال وإرسـاء دعائم أمنه واستقراره.

نحـن نـدعم جهـود الاتحـاد الأفريقـي، مـن أجـل حـل النزاعـات القائمـة في بعض أجـزاء القـارة، وتحقيـق التنميـة فـي دولهـا، وتعزيـز الـدور الأفريقـي في المنظومة الدولية.

كما نجدد دعوتنـا إلـى رفـع الحـصار المفـروض علـى كوبـا، منـذ أكثـر من نصف قرن.

السـيد الرئيـس

دعـت سـورية، ومنـذ سـنوات، إلـى جعـل الـشرق الأوسـط منطقـة خاليـة مـن جميـع أسـلحة الـدمار الـشامل. وسـبق لـسورية، أن تقـدمت بمشروع قرار إلـى مجلـس الأمـن، عـام ٢٠٠٣، طالبـت فيـه بـذلك. نحـن نؤكـد علـى ضـرورة إلـزام إسـرائيل، بتنفيـذ قـرار الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، بـشأن القـدرات النوويـة الإسـرائيلية، الـصادر بتـاريخ ٩/١٨ مـن العـام الجـاري، وإخـضاع منـشآتها النوويـة لرقابـة الوكالـة، والانـضمام إلـى معاهـدة عدم الانتشار النووي.

إننـا نـذكر مجـدداً، بحـق جميـع الـدول فـي حيـازة التكنولوجيـا النوويـة للاسـتخدامات الـسلمية، الأمـر الـذي كفلتـه معاهـدة الحـد مـن الانتـشار. ونعبّـر عن تأييدنا التام، لحل كافة المشاكل من خلال الحوار البنّاء.

السـيد الرئيـس

يعـيش عالمنـا اليـوم، أزمـة اقتـصادية ومالية كبيـرة، تـنعكس تـداعياتها سـلباً، علـى كثيـر مـن جوانـب الحيـاة، الاقتـصادية والاجتماعيـة، لـدى غالبيـة دول العالم، إن لـم نقـل كلهـا. هـذه الأزمـة، تطـرح علينـا أسـئلة ملحَّـة، حـول أسـبابها، وحـول مـواطن الـصواب ومـواطن الخلـل، فـي الأنظمـة والممارسـات المالية، بما أدى إلـى حـدوثها. لـيس يكفـي، أن يعـالج العـالم أزمـة قائمـة كـأمر واقـع، بـل المطلـوب أيـضاً، العمـل للوصـول إلـى الأجوبـة والاستخلاصـات، التـي تكـرّس جوانـب الـصواب، وتلغـي مـواطن الخلـل، فـي الأنظمـة والممارسـات الاقتـصادية القائمـة، فـي ظـل واقـع العولمـة الـذي نعيـشه، وصولاً إلى نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر أمناً.

ومـن نافلـة القـول، أن نـذكر، أن دول الجنـوب، باقتـصاداتها المتفاوتـة، يـصيبها القـسط الأكبـر مـن الـضرر والمعانـاة، نتيجـة الأزمـة الراهنـة. فقـراء العـالم – أيهـا الـسيدات والـسادة – يـدفعون الـثمن الأكثـر فداحـة، نتيجـة خلـل ليـسوا مـسؤولين عنـه. واقـع الـثمن البـاهظ هـذا، يـستدعي فيمـا نعتقـد، تقديم الدول الغنيـة كافـة أشـكال الـدعم للـدول الفقيـرة، لمـساعدتها علـى تجـاوز الأزمـة، وهـي مـساعدة مـستحقة، ونتائجهـا الإيجابيـة، سـتكون فـي صـالح الجميع. مـن جهـةٍ أخـرى، نـدعو إلـى تـوفير مـشاركة أوسـع، للـدول الناميـة، فـي مجموعـة العـشرين، لـدرس واقتـراح الإجـراءات المطلوبـة، للتغلـب علـى الأزمة.

السـيد الرئيـس
السـيدات والسـادة

من أجـل بنـاء عـالم أفـضل، أكثـر عـدلاً، وأكثـر أمنـاً، دعَـونا، ودعـا كثيـرون غيرنـا، إلـى تعزيـز وتفعيـل دور منظمـة الأمـم المتحـدة. نعتقـد أن الظروف الحالية، مواتية للعمـل مـن أجـل ذلـك. ولهـذا نـدعو للعمـل الجـاد، مـن قبلنا جمعيـاً، للتأكيـد علـى الالتـزام بميثـاق منظمتنـا الدوليـة، وإدخـال مـا يلـزم مـن إصـلاح وتطـوير للمنظمـة، مـستفيدين مـن دروس تجربـة العقـود الماضـية، ممـا أنجزتـه المنظمـة، وممـا لـم تـتمكن مـن إنجـازه، فـي تطلـع مخلـص، إلـى عـالم يـستظل بـاحترام القـانون الـدولي، ويـسوده الأمـن والاستقرار والازدهار.